المحور الثالث:

المحاضرة 01:تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي

يتكون مصطلح المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي من جزأين, الجزء الأول المرافق العامة والجزء الثاني التنظيم الشبكي أو الشبكة ويستخدم مفهوم المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي عموما الى مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي تقدم الخدمات الأساسية ذات الأهمية الحيوية للمجتمع بالاعتماد على الشبكة

أولا: تعريف المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي:

يمكن تعريفها على انها:

مجموعة الهياكل الهندية ذات العمر الإنتاجي الطويل ' والمعدات , والتسهيلات العينية والخدمات التي تقدمها هذه التجهيزات والتي تستخدم جميعها من جانب المنشات في عملية الإنتاج, وأيضا من جانب الافراد والأسر. وهي تشمل بهذا المعنى المنافع العامة (الكهرباء والغاز شبكات الاتصالات ,امدادات المياه.....)

ويمكن تعريفها اجرائيا على انها: مجموعة القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على بنية تحتية فيزيائية تتمل في شبكة تقوم من خلالها بتزويد المستهلكين النهائيين بمنتجاتها وخدماتها

وتشمل خمسة قطاعات رئيسية هي :

- الاتصال عن بعد
- الخدمات البريدية
- الطاقة (الكهرباء والغاز الطبيعي)
- النقل
- توزيع المياه

ثانيا:تصنيف المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي:

1- المرافق العامة التي تعتمد على شبكات الاتصال (من نقطة الى نقطة): كالنقل والاتصالات عن بعد, حيث ان خدمات هذه المرافق تكون ممكنة ومتاحة في اتجاهين .فالمشترك في شبكة هاتفية بامكانه إجراء

مكالمة هاتفية, سواء عن طريق الارسال أو الاستقبال , كما يمكن لمسافر عبر الخطوط الجوية السفر بين مدينتين ' سواء في رحلة ذهاب فقط , أو في رحلة ذهاب وعودة.

2- المرافق العامة التي تعتمد على شبكات التوزيع والبث: كالطاقة , الماء , حيث أن هذه المرافق تكون ممكنة ومتاحة في اتجاه واحد فقط, كالمشترك في الشبكة الكهربائية.

ثالثا: أهمية المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي:

تعتبر الخدمات التي تقدمها المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي من المقومات الهامة التي يمكن ان يعتمد عليها في تحقيق أي تنمية اقتصادية منشودة لاقتصاد ما. حيث لا يمكن تصور حدوث تنمية اقتصادية أ اجتماعية في أي مجتمع دون وجود عدد من الخدمات العامة الحيوية , فهي أولا سلعا و خدمات ضرورية لمختلف قطاعات ذلك الاقتصاد , تؤثر في انتاجها زفي معدلات نموها باعتبارها من مدخلات الإنتاج,وهي ثانيا خدمات يستلزم تقديمها استخدام حجم كبير من الموارد الاقتصادية , وبالأخص عنصر راس المال الاجتماعي , ومن انواعه النقل الفعال والاتصالات الجيدة وجود مصادر مرنة يمكن الاعتماد عليها للطاقة .

رابعا: طبيعة منتجات المرافق العامة ذات لتنظيم الشبكي:

تتميز منتجات وخدمات المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي بانها من السلع شبه العامة , أي انها تجمع بعض خصائص السلع العامة والخاصة وذلك على النحو التالي:

1- وجود الاثار الخارجية (اثار الشبكة)

2- إمكانية الاستبعاد

3- وجود ظاهرة الاشتراك في الاستهلاك

4- ظهور اقتصاديات الحجم

5- عدم قابلية التخزين

خامسا: المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي والاحتكار الطبيعي:

يمكن القول ان الصفة الاحتكارية "مصطنعة" أو "طبيعية".فالاحتكار المصطنع يظهر بسبب وجود عوائق "قانونية " تحد من او تمنع دخول منجين منافسين في أسواق منتجات المرافق العامة على تنوعها , اما الاحتكار

الطبيعي وهو ما اقترن في كتابات الكثير من الاقتصاديين بالمرافق العامة فله أسباب ونتائج تختلف عنها في حالة الاحتكار المصطنع.

زاد الاهتمام بمصطلح الاحتكار الطبيعي مع نهاية القرن 19 م , وهي فترة بروز المؤسسات الكبرى , فعرفه henry سنة 1887 بانه تلك الوضعية التي ينتج عنها وفورات خجم متزايدة , وفي هذه الحالة تكون المنافسة مستحيلة , كون أن المؤسسة الكبيرة تكون مهيمنة على السوق مما يؤدي بالمؤسسات الأخرى الخروج من السوق , لكن بشرط وجود رقابة الدولة على هذه المؤسسة.

وعرفه Richard من وجهة نظر أوسع على انه الاحتكار الذي يتميز ب:

- الندرة المطلقة للسلعة او الخدمة المنتجة
- وجود سر التصنيع , امتياز خاص أ براءة اختراع تضمن حصرية حيازة وإنتاج السلعة موضوع الاحتكار
- هيكي تكايف انتاج تكون فيهالتكاليف الثابته هامة وكبيرة مقارنة بالتكاليف المتغيرة.

ويمكن تفسيير الاحتكار الطبيعي اقتصاديا كالتالي:

تتطلب انتاج سلع وخدمات المرافق العامة تكاليف تأسيس باهضة (التكاليف الثابتة)مثل تمديدات الكهرباء لمختلف المناطق البعيدة, ووصلها بالشبكة العامة, هذه التكاليف الباهضة سوف تتكرر لو تتعددت المؤسسات , بينما لو انفردت مؤسسة واحدة بتقديم الخدمة لجميع الناس , لما لزمها تحمل هذه التكاليف التاسيسية الا مرة واحدة , اذا تخفيف التكاليف هو التفسير الاقتصادي.

سادسا: تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي

يعرف التحرير اقتصاديا: على انه عملية تشمل تحديد مجموعة من التعديلات المدخلة في السياسة العامة والقواعد التنظيمية , التي من شانها اتاحة الفرصة للقطاعين الخاص والعام من اجل العمل بصورة فعالةلخدمة المصلحة العامة .

ويعرف أيضا على انه: نظام جديد يقوم على تفكيك الاحتكارات والتاميمات

اذن تعني سياسة التحرير الاقتصادي بصفة عامة تهيئة السوق اما النشاط الخاص , من خلال تحرير سياسات التسعير والتوزيع , والسياسات المالية والنقدية , وسياسات سوق العمل , وسياسات التجارة الخارجية, والتحول الى القطاع الخاص

سابعا:أسباب تحرير المرافق العامة ذات التنظيمي الشبكي:

نتيجة الخصوصية الاحتكارية التي يتميز بها القطاع العام وما نتج عليها من سوء أداء المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، أدت إلى ضرورة التوجه نحو تحرير هذه المرافق، ومن أهم هذه الأسباب نجد:

- تدني أداء القطاع العام في تقديم منتجات هذه المرافق من الناحية الكمية والنوعية، فمن مظاهر تدني الأداء، انخفاض الكفاءة، تخلف الفن الإنتاجي، التضخم الوظيفي والفساد في وحدات هذا القطاع، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خسائرها.
- استنزاف الموارد المالية؛ فقد أدى تخفيض الأسعار إلى مستويات أقل من التكاليف إلى اعتماد القطاع العام على الدعم الحكومي واسع النطاق لتمويل أنشطته المختلفة، مما أدى بدوره إلى تفويض الحوافز اللازمة لتحسين الأداء واسترداد التكاليف، وكذلك أدى التسعير المنخفض وضعف الإدارة المالية في القطاع العام إلى عدم قدرته على تحقيق موارد مالية ذاتية، لتمويل الاستثمارات الجديدة للتوسع وتحسين نوعية الخدمة.
- تغير الاتجاه العالمي من القطاع العام في احتكار المرافق العامة، والتحول إلى القطاع الخاص، وارتباط دعوات التحرير الاقتصادي ببرامج الإصلاح التي تنفذها الدول النامية، عبر برامج الاستقرار مع صندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي، والتي تهدف بالأساس إلى تقليص الإنفاق الحكومي، تقليص القطاع العام، والدعوة إلى بناء اقتصاد سوق يرتبط بالنظام الإنتاجي الدولي غير تحرير التجارة والمدفوعات.
- الثورة التكنولوجية المتسارعة التي ساهمت في تغيير الظروف الاقتصادية لإنتاج سلع هذه المرافق، حيث خفضت من ظروف الاحتكار الطبيعي بتخفيضها لوفورات الحجم التي كانت تتميز بها هذه المرافق.
- ابتكار أساليب فنية تمكن من قياس استهلاك منتجات هذه المرافق مما سمح بإمكانية تسعيرها بدقة.

حملت أسباب ودوافع تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي معظم دول العالم على تبني سياسة التحرير، وذلك من أجل تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- تقليص حجم القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، مما يحمل الدولة على تركيز نشاطها في وظائفها الأساسية.
- تخفيف الأعباء عن الخزينة العامة التي تكبدت خسائر فادحة نتيجة فشل القطاع العام في تشغيل المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، ونقل هذا العبء إلى القطاع الخاص الذي يتولى التمويل والتشغيل.
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للمرافق العامة ذات التنظيم الشبكي.

- تعزيز دور القطاع الخاص، لأن تحرير النشاط الاقتصادي من احتكار القطاع العام، وتفويض تشغيل المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي إلى القطاع الخاص يعززان دور القطاع الخاص، الذي يساهم في تحقيق قيم مضافة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتطوره.

2- سياسة تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي ومتطلباتها:

توجد مجموعة من المتطلبات الرئيسية التي تحتاجها سياسية تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، والتي يساهم توفرها في التحقق من نجاح عملية التحرير، مع اختلاف الطرق والمناهج المستخدمة في تطبيقها. وتتمثل هذه المتطلبات في:

- وضع تعريف واضح ومحدد لتحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي.
- وضع قائمة بالأهداف المتوقعة بغرض تحديد المرافق المرغوب تحريرها، ثم وضع معايير يتم الاستناد إليها في اختيار أفضل الطرق لتحرير هذه المرافق.
- التسويق الجيد للمرافق المراد تحريرها.
- تحديد القواعد المناسبة لتقييم هذه المرافق، وإيجاد طريقة محاسبية تتناسب مع الهدف من تحريرها.
- توفير الشفافية والوضوح لضمان تكافؤ الفرص والوصول إلى أفضل النتائج من تحرير هذه المرافق.
- الحاجة إلى إطار قانوني وتشريعي، أو تعديل ما هو قائم بما يتماشى مع رغبة المجتمع في تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، وبما يحافظ على التوازن السليم بين مصالح كل من المستهلكين والمنتجين والحكومة.

3- تحرير قطاع الكهرباء: الأسباب والدوافع:

شهدت خطوات إصلاح وتحرير مرفق الكهرباء ازدياداً سريعاً، وأصبحت طبيعة الإصلاحات المتبناة بشكل منظم أكثر دقة وتعقيدا، خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين. ففي العديد من الدول تم تبني بحماس عدة مناهج للإصلاح المبكر لمرفق الكهرباء، طبقا للظروف والاحتياجات الخاصة بكل دولة. وقد تم تقسيم القوى الدافعة نحو تحرير مرفق الكهرباء كالآتي:

.